012969/81Be

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1997/IG.1/11
9 December 1996
ORIGINAL: ARABIC

130

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاحصائية
الدورة الثانية
عمّان، ٢٤-٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٧

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY SECTION

البند (١٢) من جدول الأعمال المؤقت

الآثار المترتبة بالنسبة للاحصاءات على المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة

مقدمة

١- شهدت الجهود الإنمائية على المستويات الدولية والاقليمية والقطرية اهتماماً كبيراً بالقضايا الاجتماعية حيث عقدت الأمم المتحدة على مدى السنتين الماضيتين أربعة مؤتمرات دولية كان أولها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد بكوبنهاجن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بيجينغ ١٩٩٥ وأحدثها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل -٢)، اسطنبول ١٩٩٦.

٢- وبهدف التحضير للمؤتمرات المذكورة نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سلسلة من المؤتمرات الاقليمية، صدر عنها ما سمي بإعلان عمّان للسكان، والإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، وخطة العمل للنهوض بالمرأة العربية لعام ٢٠٠٥ والإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٣- وخرجت مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية بمناهج للعمل تعبر عن الاهتمام الدولي والإقليمي بالعديد من القضايا ذات الاهتمام الاجتماعي واقترحت بشأنها العديد من التوصيات لمعالجة القضايا المطروحة وأكدت على ضرورة توفير البيانات اللازمة لصياغة السياسات الانمائية ومراقبة التقدم الحاصل نحو الأهداف المرجوة.

٤- وتهدف هذه الورقة الى إلقاء الضوء على أعمال فريق للخبراء شكلته الأمم المتحدة لدراسة الآثار الاحصائية الناجمة عن المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، وما توصل اليه الفريق من توصيات بهذا الشأن، والحد الأدنى الذي حدده للبيانات الاجتماعية الوطنية اللازمة لتقييم وقياس ورصد التقدم الحاصل على

صعيد التنمية الاجتماعية في الفترة التي أعقبت المؤتمرات الدولية المذكورة. كما تهدف الورقة الى اقتراح خطة عمل ترمي الى تطوير الاحصاءات الاجتماعية بما يتناسب مع مناهج العمل التي خرجت بها تلك المؤتمرات.

أولاً- الموضوعات الاجتماعية الهامة التي حددتها المؤتمرات الدولية

٥- حدد فريق الخبراء خمسة موضوعات ذات أهمية اجتماعية تمخضت عن موضوعات تناولتها السياسات التي حددها كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وهذه الموضوعات الخمسة هي كالآتي:

مواضيع السياسات	المجالات الرئيسية ذات المنحى الاجتماعي
ألف- السكان والتنمية	• الصحة • الرفاه المادي • التعليم
باء- القضاء على الفقر	• الدخل والانفاق • الموارد الاقتصادية
جيم- توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة	• العمل • بيئة العمل • التعليم والتدريب
دال- الاندماج الاجتماعي	• الإسكان • العمل • الجريمة والعدالة الجنائية
هاء- حالة النساء والرجال	• الصحة • التعليم • العمل • الدخل

ألف- السكان والتنمية

٦- حدد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ثلاثة أهداف رئيسية هي:

(أ) خفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛

.../

(ب) توفير امكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛

(ج) النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والتعليم وخاصة تعليم البنات والإنصاف والمساواة بين الجنسين[١].

٧- ولتقييم الحالة الراهنة للدول بالنسبة للأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دعا برنامج العمل الى تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الأساسية وتحليلها ونشرها واعطاء أهمية للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، كما دعا الى قيام تعاون دولي واقليمي لدعم البلدان، وخاصة البلدان النامية، لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال جمع البيانات المتعلقة بالسكان والتنمية[٢] ونشرها وتحليلها واستخدامها. ودعا الى استخدام ثلاثة مجموعات من المؤشرات الاحصائية المقبولة دوليا عن الوفاة والصحة الإنجابية والتعليم الأساسي.

باء- القضاء على الفقر

٨- جاء في الالتزام الثاني من الإعلان العالمي لقمة التنمية الاجتماعية، الذي سمي باعلان كوبنهاجن ما يلي:

> "نلزم أنفسنا بهدف القضاء على الفقر في العالم باتخاذ اجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية"[٣].

٩- كما دعا الالتزام الدول الأعضاء الى وضع المقاييس والمعايير والمؤشرات الوطنية الخاصة بتحديد نطاق وتوزيع الفقر المطلق. ويفضل أن يكون ذلك بحلول سنة ١٩٩٦، التي هي السنة الدولية للقضاء على الفقر[٤].

١٠- وللفقر أسباب متعددة تشمل الأسباب الهيكلية وهي ذات أبعاد عديدة لها جذور عميقة تمتد الى الميدانين الوطني والدولي. ويعتمد مفهوم الفقر على المعايير والقيم الوطنية للبلدان. والفقر المطلق هو وضع يتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الانسانية والأساسية بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والصحة والمأوى والتعليم. ولا يعتمد تحديد مفهوم الفقر على الدخل فقط بل يتعداه ليشمل الخدمات العامة أيضاً. أما الفقر النسبي فيحسب على أساس متوسط دخل الفرد تبعاً للموقع النسبي للفرد أو الأسرة في المجتمع وبهذا فإن الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل، من بلد لآخر. وتبذل هيئات الأمم المتحدة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً كبيرة لتطوير دليل لقياس الفقر على غرار دليل التنمية البشرية (Human Development Index).

١١- ولتحديد عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر يتم حالياً الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تعمل على تصنيف السكان بوضع خط يفصل بين الفقراء وغيرهم وفق معيار معين يتم تحديده. (ويبين المرفق العديد من المؤشرات المستخدمة في تحديد حالة الفقر في بلدان المنطقة).

جيم- توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

١٢- جاء في الالتزام الثالث من إعلان كوبنهاجن ما يلي:

> "نلتزم بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل وسائل العيش المأمونة والمستديمة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية"(٥).

١٣- وقد يدعو منهاج عمل مؤتمر القمة الاجتماعية الى تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، لا سيما وضع بيانات ومؤشرات ملائمة بشأن العمالة والعمالة الناقصة والبطالة والدخول، فضلا عن نشر المعلومات المتعلقة بأسواق العمل قدر الإمكان، وأوضاع العمل خارج الأسواق الرسمية، وينبغي تصنيف جميع تلك البيانات حسب نوع الجنس ليتسنى رصد حالة المرأة مقارنة بالرجل.

١٤- ودعا الهدف الاستراتيجي حاء -٣، من منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، في الفقرتين "و" و "ح"، الى اكتساب معرفة أشمل بالعمل والعمالة من خلال القيام بما يلي:

(أ) تحسين جمع البيانات عن العمل بدون أجر، المدرج بالفعل في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، كما في الزراعة، ولا سيما الزراعة الكفافية وغير ذلك من أنشطة الانتاج غير السوقي؛

(ب) تحسين المقاييس التي تقلل حالياً من شأن بطالة المرأة وعمالتها الناقصة في سوق العمل؛

(ج) وتدعو الفقرة ٢٠٦(ح) من الهدف الاستراتيجي حاء-٣ الى تحسين مفاهيم وطرق جمع البيانات عن قياس الفقر بين النساء والرجال، بما في ذلك امكانية حصولهم على الموارد(٦).

١٥- وتمدنا احصاءات العمل حاليا بالمؤشرات اللازمة لدراسة سوق العمل، والتخطيط لتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة، إلا أن احصاءات العمل والتوظيف والأجور ما زالت بحاجة الى المزيد من التطوير. (أنظر المرفق).

دال- الاندماج الاجتماعي

١٦- جاء في الالتزام الرابع الصادر عن قمة التنمية الاجتماعية ما يلي:

> "نلتزم بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع اقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، أفرادا وجماعات(٧)".

١٧- وأوضح اعلان كوبنهاجن ان الهدف من الاندماج الاجتماعي هو اقامة "مجتمع للجميع" يكون فيه لكل فرد حقوق وعليه مسؤوليات، ودور نشط يلعبه، وهذا المجتمع المقترح لا بد أن يتأسس على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنوع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون. وفي بعض الأحيان أدت الطبيعة التعددية لمعظم المجتمعات الى خلق مشاكل لمختلف الفئات في تحقيق وصون التواؤم والتعاون، وفي الوصول بصورة متساوية الى جميع موارد المجتمع.

١٨- وبهذا الخصوص، أكد فريق الخبراء على انه لا توجد هناك مقاييس مطلقة للاندماج الاجتماعي ولا مقاييس دولية محددة لقياس مستوى الحرمان الذي تعاني منه بعض المجتمعات. لذا أوصى فريق الخبراء أن تقوم البلدان بتطوير أساليب وطنية للقياس تستخدم في تحديد المجتمعات المتضررة والمحرومة. ويواجه هذا الموضوع من الناحية العملية بعض المشكلات منها صعوبة تعريف وتحديد المجتمعات المستهدفة وصعوبة شمولها في عمليات جمع البيانات التقليدية مثل التعدادات السكانية ومسوح الأسر وغيرها، حيث ان أطر المعاينة المستخدمة قد لا تشمل كل تلك الفئات خاصة الفئات التي تعيش دون مأوى ثابت. ويبين المرفق بعض المؤشرات المستخدمة في تحديد مستوى الاندماج الاجتماعي.

هاء- حالة المرأة والرجل

١٩- للوصول الى المساواة بين المرأة والرجل دعا منهاج عمل بيجينغ الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الحكومات والمجتمع الدولي والجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الى التركيز على الأهداف الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة التالية[٨]:

- عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة؛
- عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب ذات النوعية الجيدة على جميع المستويات وعدم كفايتها؛
- أوجه عدم المساواة في الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها؛
- العنف الموجه ضد المرأة؛
- آثار النزاعات المسلحة وغيرها من أنواع النزاعات على النساء بمن فيهن النساء اللاتي يعشن تحت وطأة الاحتلال الأجنبي؛
- عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية وفي جميع أشكال الأنشطة الانتاجية، وفي الوصول الى الموارد؛

- عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات؛
- عدم وجود آليات كافية على جميع الأصعدة لتعزيز النهوض بالمرأة؛
- عدم الترويج لهذه الحقوق وحمايتها؛
- التصوير النمطي للمرأة وعدم المساواة في وصولها الى جميع نظم الاتصال والمشاركة فيها ولاسيما في وسائط الاعلام؛
- عدم المساواة بين الجنسين في ادارة الموارد الطبيعية وفي حماية البيئة؛
- التمييز ضد الطفلة وانتهاك حقوقها "الفقرة ٤٤"[٩].

١- الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وأهميتها

٢٠- ان الهدف الرئيسي من العمل في الاحصاءات المتعلقة بالجنسين هو ضمان جمع البيانات المتعلقة بالأفراد وتبويبها وتحليلها ونشرها وعرضها مصنفة حسب العمر ونوع الجنس بشكل يعكس القضايا المرتبطة بالرجل والمرأة في المجتمع.

٢١- والواقع ان الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس محدودة جداً في بعض المجالات، وذلك نظراً للمشاكل المتعلقة بالمفاهيم والتعاريف والصعوبات التي تواجه عمليات جمع البيانات وقلة قنوات الاتصال بين مستخدمي الاحصاءات ومنتجيها. وفي بعض الأحيان يهمل جمع البيانات تماماً وفي حالات أخرى يتم جمعها ولكنها لا تصنف حسب نوع الجنس. وعند توفر تلك الاحصاءات يمكن استخدامها في المجالات التالية:

(أ) زيادة الوعي وإقناع مقرري السياسات وتشجيع التغيير؛
(ب) حفز التفكير من أجل التغيير؛
(ج) توفير أساس غير متحيز للسياسات والتدابير؛
(د) رصد وتقييم السياسات والاجراءات المتخذة[١٠].

٢- منهاج عمل بيجينغ والاجراءات الاحصائية المقترحة

٢٢- أكد الهدف الاستراتيجي حاء (٣) من منهاج عمل بيجينغ على ضرورة "توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب نوع الجنس لأغراض التخطيط والتقييم" وحث الدوائر الاحصائية الوطنية والاقليمية والدولية والوكالات ذات الصلة التابعة للحكومات وللأمم المتحدة بالتعاون مع منظمات البحث والتوثيق، كل في مجال مسؤولياته، على اتخاذ الاجراءات التالية:

(أ) كفالة جمع الاحصاءات ذات الصلة بالأفراد وتبويبها وتحليلها وعرضها مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وكفالة أن تعبر تلك الاحصاءات عن المشاكل والقضايا والمسائل المتصلة بالمرأة والرجل في المجتمع؛

(ب) القيام، بصفة منتظمة، بجمع وتبويب وتحليل وعرض البيانات المفصلة حسب العمر والجنس والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة، بما في ذلك عدد المعالين، من أجل استخدامها في تخطيط السياسات والبرامج وتنفيذها.

٣- قياس عدم المساواة بين الجنسين

٢٣- اقترح برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مقياسين مركبين لقياس التفاوت بين الجنسين هما:

(أ) المقياس الأول: دليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس
The Gender-related Development Index (GDI)

ويستخدم هذا الدليل لقياس القدرات الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI) ولكنه يراعي انعدام المساواة في الإنجاز بين المرأة والرجل. وتفرض منهجيته عقوبة على انعدام المساواة، بحيث ينخفض الدليل عندما تنخفض مستويات الانجاز لكل من المرأة والرجل في أي بلد أو عندما يزيد التفاوت بين انجازهما. وكلما كبر التفاوت بين الجنسين في القدرات الأساسية، انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الخاص بأي بلد مقارنة بدليله الخاص بالتنمية البشرية. فهذا الدليل هو ببساطة دليل التنمية البشرية مخصوما منه أو معدلا بخفضه مراعاة انعدام المساواة بين الجنسين[١١]؛

(ب) المقياس الثاني: مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس
The Gender Empowerment Measure (GEM)

ويركز على المشاركة - الاقتصادية السياسية والمهنية فهو يسعى الى تحديد مدى تمكين المرأة أو حرمانها من المشاركة في جوانب مختلفة من الحياة العامة - بالمقارنة مع الرجل. ولكن من دواعي الأسف، انه بسبب محدودية البيانات، لا يلتقط أبعاداً كثيرة للتمكن - لاسيما داخل الأسرة المعيشية، أو في حياة المجتمع المحلي أو في المناطق الريفية، فهو يركز على ثلاثة متغيرات فقط هي: القدرة على كسب الدخل، والحصة من الأعمال المهنية والادارية، والحصة من المقاعد البرلمانية[١٢].

ثانياً- الاستجابة الاحصائية لمواضيع السياسات الخمسة التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

٢٤- لقد كان لمواضيع السياسات الخمسة الرئيسية استجابة احصائية عبر عنها فريق الخبراء بطلبه من الدول الأعضاء وضع حد أدنى من البيانات الاجتماعية الوطنية اللازمة لتوجيه سياسات التنمية واتخاذ القرار. وأشار فريق الخبراء الى أن مجموعة البيانات هذه تم اختيارها وفقاً للأسس التالية:

(أ) أن تكون ذات علاقة مباشرة بموضوعات السياسات الخمسة التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة؛

(ب) أن تعتمد على تعريف وتصنيف مقبولين دولياً؛

(ج) أن يتم جمع البيانات فيها بطريقة واضحة في معظم البلدان؛

(د) أن يمكن تصنيفها حسب نوع الجنس.

٢٥- وتتكون قائمة الحد الأدنى من البيانات الوطنية التي اقترحها فريق الخبراء من خمسة عشر بنداً هي:

(أ) تقديرات السكان حسب نوع الجنس والعمر، وعند الاقتضاء، حسب المجموعة الاثنية؛

(ب) العمر المتوقع لدى الولادة حسب نوع الجنس؛

(ج) وفيات الرضع حسب الجنسين؛

(د) وفيات الأطفال حسب نوع الجنس؛

(هـ) وفيات الأمهات؛

(و) النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون بوزن يقل عن ٢٥٠٠ غرام حسب نوع الجنس؛

(ز) متوسط عدد السنوات المدرسية التي أنهاها الفرد كونه من الريف أو الحضر وإذا أمكن حسب فئة الدخل؛

(ح) نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي؛

(ط) حصة الأسر المعيشية من الدخل المحلي الإجمالي (المستوى والتوزيع)؛

(ي) معدل البطالة حسب نوع الجنس؛

(ك) نسبة العمالة الى السكان حسب نوع الجنس، وعند الاقتضاء النسبة في القطاعين العام والخاص؛

(ل) عدد الأشخاص في كل غرفة باستثناء المطبخ والحمام؛

(م) الحصول على المياه المأمونة؛

(ن) الحصول على الخدمات الصحية؛

(ص) القيمة النقدية لسلة الأغذية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية[١٣].

٢٦- ويجب أن تصنَّف جميع البيانات المكونة للقائمة المقترحة، عند إعدادها، حسب الانتماء الى الريف أو الحضر خاصة عندما يشكل الريف أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي السكان.

٢٧- ويتبين من القائمة الواردة أعلاه انها لا تتضمن مؤشرا مركبا لقياس الفقر وذلك لأن إعلان كوبنهاجن دعا الدول الأعضاء الى تحديد مؤشرات وطنية خاصة بالفقر.

ألف- الاحصاءات الاجتماعية الوطنية

٢٨- بهدف تطوير قدرة الاحصاءات الاجتماعية الوطنية اقترح فريق الخبراء خطة على مرحلتين:

(أ) مرحلة تقييم نظم الاحصاءات الاجتماعية الوطنية عن طريق استمارة معيارية اقليمية توزع من قبل اللجان الاقليمية على الأجهزة الاحصائية لجمع المعلومات عن نظام الاحصاءات الاجتماعية ومعرفة مدى توفر المجموعة الوطنية الدنيا للبيانات الاجتماعية؛

(ب) مرحلة بناء القدرة الوطنية لنظم الاحصاءات الاجتماعية عن طريق تعاون اقليمي ودولي.

باء- منهاج عمل الإسكوا لتطوير الاحصاءات الاجتماعية

٢٩- بغية توفير البيانات الاحصائية والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة، ووفقاً لما توصل اليه فريق الخبراء المعني بدراسة الانعكاسات الاحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية فان شعبة الاحصاء بالإسكوا تعرض خطة العمل التالية:

(أ) قيام اللجنة الاحصائية في الإسكوا باعتماد المجموعة الوطنية الدنيا للبيانات الاجتماعية التي اقترحها فريق الخبراء مع الأخذ بعين الاعتبار استبدال المؤشر (و) بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة؛

(ب) قيام شعبة الاحصاء بالإسكوا، بالتعاون مع شعبة الاحصاء بالأمم المتحدة، بإعداد استمارة معيارية تهدف الى تقييم نظم الاحصاءات الاجتماعية الوطنية ومعرفة مدى توفر البيانات التي اقترحها فريق الخبراء ودوريتها؛

(ج) اختيار دولتين من الدول الأعضاء لإجراء تجربة الاستمارة، ووضعها في صيغتها النهائية؛

(د) تعميم التجربة على كافة الدول الأعضاء؛

(هـ) إعداد تقرير اقليمي عن واقع نظم الاحصاءات الاجتماعية الوطنية والتوصل الى توصيات تهدف الى النهوض بتلك النظم وتطويرها؛

(و) الاتصال بالممولين، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، لدعم المشاريع الاحصائية الوطنية الهادفة إلى توفير البيانات المطلوبة بشكل منتظم من خلال العمليات التالية لجمع البيانات:

'١' إجراء تعداد عام للسكان كل عشر سنوات؛

'٢' إجراء تعداد أو مسح بالعينة للمساكن كل عشر سنوات في المناطق الريفية وكل خمس سنوات في المناطق الحضرية؛

'٣' إجراء مسح ديموغرافي/صحي كل خمس سنوات على الأقل؛

'٤' نشر الاحصاءات الحيوية المتعلقة بالمواليد والوفيات مرة في السنة على الأقل؛

'٥' إجراء مسح للعمالة والبطالة مرة في السنة على الأقل؛

'٦' تنفيذ مسح لأسعار السلع الغذائية كل ثلاثة أشهر على الأقل؛

'٧' توفير بيانات أساسية عن الحسابات القومية.

مرفق

قائمة بالمؤشرات

جمع فريق الخبراء قائمة تتألف من ١٥ مؤشراً (تحمل علامة *) لتشكيل مجموعة من البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، وفيما يلي نعرض هذه المؤشرات مع عدد من المؤشرات الأخرى (تحمل علامة -) التي تعتبر أيضا مهمة وذات صلة برصد وتقييم التقدم المحرز ضمن مجالات السياسة العامة في المؤتمرات الرئيسية الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً.

عموميات

- تقديرات السكان حسب نوع الجنس والعمر وعند الاقتضاء حسب المجموعة الإثنية.

١- السكان والتنمية

- العمر المتوقع لدى الولادة حسب نوع الجنس.
- وفيات الرضع حسب نوع الجنس.
- وفيات الأطفال حسب نوع الجنس.
- وفيات الأمهات.
- النسبة المئوية للرضع الذين يولدون بوزن يقل عن ٢٥٠٠ غرام حسب نوع الجنس.
- متوسط عدد السنوات الدراسية التي أنهاها الفرد حسب الانتماء الى الريف أو الحضر ونوع الجنس، وإذا أمكن حسب فئة الدخل.

- النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي زرن الطبيب قبل الولادة مرة واحدة على الأقل.
- النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي أشرف على ولادتهن شخص متدرب.
- النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي تلقين تحصينا ضد الكزاز.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- مدى تواتر وانتشار الأمراض التناسلية.
- نوعية خدمات تنظيم الأسرة.
- مدى الحصول على خدمات صحة الأمومة ونوعيتها.
- تواتر بتر الأعضاء التناسلية بين الإناث.

٢- القضاء على الفقر

- الصحة البدنية والعقلية.
- الإلمام بالقراءة والكتابة.

- الظروف العائلية.
- البطالة.
- الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية.
- انعدام المأوى.
- الأسباب الأساسية الوطنية والدولية للفقر.

(أ) الفقر المطلق

- عدد الأشخاص في كل غرفة باستثناء المطبخ والحمام.
- الحصول على المياه المأمونة.
- الوصول إلى المرافق الصحية.
- القيمة النقدية لسلة الأغذية اللازمة لتلبية المتطلبات الغذائية الدنيا.

- النسبة المئوية للفقراء (الفقر أو خط الفقر المحدد على الصعيد الوطني).
- الحصول على الخدمات المتصلة بالصحة والتغذية والهياكل الأساسية الأهلية والبيئية.
- الدخل.
- التعليم.
- إمكانية الالتحاق بالقوى العاملة.
- الأغذية.
- أسعار الأغذية.
- الحصول على الأصول الانتاجية ولا سيما الأرض والمياه.
- الموقع الجغرافي.
- التحويلات العامة.

(ب) الفقر النسبي

- الأسر التي يقل دخلها عن الحد الأدنى لمستوى الدخل (خط الفقر).
- فجوة الفقر.
- الأسر التي تكسب أقل من ٢٥ في المائة و ٤٠ في المائة من الدخل المتوسط.
- معاملات جيني (المقياس الموجز للتفاوت في توزيع الدخل).
- حصة الدخل التي يحصل عليها الخُمس الأدنى من حيث مستويات الدخل.
- حصة الدخل التي يحصل عليها الخُمس الأعلى من حيث مستويات الدخل.

٣- توسيع نطاق العمالة المنتجة والحد من البطالة

- نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي.
- نصيب الفرد من دخل الأسر المعيشية (المستوى والتوزيع).
- معدل البطالة حسب نوع الجنس.
- نسبة العمالة الى السكان حسب نوع الجنس وعند الاقتضاء لكل من القطاعين العام والخاص.

- العمالة المأجورة كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٤ عاماً مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان.
- العمالة في القطاع النظامي كنسبة مئوية من العمالة الإجمالية.
- الطول الوسيط والمتوسط لمدة التوظيف، بالسنوات مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان.
- الرقم القياسي للأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد ككل عند الإمكان.
- نسبة الأجر المتوسط في القطاع الرسمي الى الناتج المحلي الإجمالي (أو إجمالي ميزانية الأجور لكل شخص يشتغل داخل الاقتصاد.
- تشتت الأجور في الصناعات التحويلية مقاساً بمعامل التباين، مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان.
- نسبة متوسط أجور الإناث الى متوسط أجور الذكور في قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد ككل عند الإمكان.
- العمل غير المأجور خارج نطاق الاقتصاد السوقي.
- التعويضات غير الأجرية (المزايا الاضافية).
- استخدام الوقت.
- مدى عدم استقرار العمالة.
- العمالة الناقصة الظاهرة.
- العمالة الناقصة غير الظاهرة.
- بيانات التدريب بما فيها أنواع التدريب غير النظامية.

٤- الاندماج الاجتماعي

- عدد الأشخاص في الفئات الضعيفة.
- تركيب السكان حسب العمر ونوع الجنس.
- التوزيع المهني.
- توزيع النشاط الاقتصادي.
- مستويات الدخل.
- الوضع في إطار التوزيع العام للدخل.

- مستويات الإسكان/المرافق مثل الحصول على المياه المأمونة والخدمات الصحية وحيز المساحة الأرضية المتاحة للشخص الواحد.
- الوضع الصحي مثل معدل وفيات الرضع ومعدلات الوفيات العمرية والعمر المتوقع لدى الولادة والمقادير الغذائية.
- المستويات التعليمية، مثل معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وعدد سنوات التعليم الرسمي ومعدلات المشاركة (للأطفال).
- معدل التعرض للجريمة.
- نسبة الأفراد الذين لهم حق التصويت.

٥- حالة المرأة والرجل

البيانات المدونة حسب الجنس بشأن:

- السكان والأسر المعيشية.
- الصحة.
- الأمراض وأسباب الوفاة.
- التعليم.
- معدلات الالتحاق بالمدارس.
- معدلات التوقف عن الدراسة.
- التعليم العالي حسب التخصص.
- استخدام الوقت.
- رعاية الطفل.
- العمالة المدرة للدخل.
- الأجور والمرتبات والدخول.
- الدخل الفردي ودخل الأسرة المعيشية.
- القطاع غير النظامي.
- مراقبة الدخل.
- الحصول على الأرض والسلف.
- النفوذ والسلطة.
- صنع القرارات.
- استخدام الوقت.
- العنف والجريمة.

الحواشي

١- الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤. موجز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ص ٦.

٢- United Nations, Population and Development, Programme of Action adopted at the International Conference on Population and Development, Cairo, 5-13 September 1994, p. 62.

٣- United Nations, The Copenhagen Declaration and Programme of Action. World Summit for Social Development, 6-12 March 1995, p. 14.

٤- United Nations, The Copenhagen Declaration and Programme of Action. World Summit for Social Development, 6-12 March 1995, p. 61.

٥- United Nations, The Copenhagen Declaration and Programme of Action. World Summit for Social Development, 6-12 March 1995, p. 16.

٦- United Nations, Fourth World Conference on Women, Platform of Action and Beijing Declaration, p. 118.

٧- United Nations, The Copenhagen Declaration and Programme of Action. World Summit for Social Development, 6-12 March 1995, p. 18.

٨- United Nations, Fourth World Conference on Women, Platform for Action and Beijing Declaration, p. 34.

٩- United Nations, Fourth World Conference on Women, Platform of Action and Beijing Declaration, p. 34.

١٠- الإسكوا، الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في البلدان العربية: القضايا الراهنة والخطط المستقبلية، ورقة معدة للاجتماع الأول للجنة الاحصائية لبلدان الإسكوا.

١١- UNDP, Human Development Report 1995, New York, Oxford University Press, p. 73.

١٢- Ibid, p. 73, box 3.1.

١٣- United Nations Report of the UN Expert Group on the Statistical Implications of the United Nations Summit Meetings, New York, April 1996.